هبوط هوامش المصافي الآسيوية وتراجع عدد الحفارات الاميركية

النفط يبلغ أعلى مستوى في 2019 متأثرا بتخفيضات «أوبك»

مصفاة نفط في النرويج

ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى منذ بداية العام أمس الاثنين نتيجة شح في الأسواق بسبب تخفيضات الإنتاج التي تقودها أوبك والعقوبات الأمريكية على فنزويلا.

وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت لأعلى مستوى منذ بداية العام عند 63.37 دولار للبرميل بحلول الساعة 0800 بتوقيت جرينتش بعد أن صعدت ثلاثة بالمئة في الجلسة السابقة.

وسجلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أعلى مستوى هذا العام عند 55.68 دولار للبرميل بعد أن ارتفعت بالفعل 2.73 بالمئة في الجلسة السابقة.

وساهم ارتفاع أسعار النفط في هبوط هوامش المصافي الآسيوية لأقل مستوى منذ 2010 حسب بيانات رفينيتيف. وتضافرت تخفيضات الإنتاج من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بفعل الالتزام باتفاق تقليص الإمدادات مع تراجع عدد الحفارات الامريكية والعقوبات على مبيعات النفط الفنزويلية.

وقال خبراء بعد فحص التفاصيل التي نشرتها وزارة الخزانة الأمريكية عن العقوبات على فنزويلا إنها ستقلص إلى حد كبير المعاملات في النفط بين فنزويلا ودول أخرى وهي مماثلة لتلك التي فُرضت على إيران العام الماضي. وتراجع إنتاج نفط أوبك في يناير بأكبر كمية في عامين رغم تباطؤ انخفاض إنتاج روسيا وفقا لمسح أجرته رويترز. وأظهرت بيانات من وزارة الطاقة أن روسيا لم تحقق مستوى خفض الإنتاج المستهدف من النفط. وهبط الإنتاج الشهر الماضي إلى 11.38 مليون برميل يوميا في يناير ، لكن ذلك يمثل انخفاضا قدره 35 ألف برميل يوميا فقط عن مستوى أكتوبر 2018، المرجع الأساسي لاتفاق عالمي بشأن خفض الإنتاج.

التضخم السنوي في تركيا 20.35 بالمئة خلال يناير

سوق للخضر في اسطنبول

أظهرت بيانات رسمية أمس الاثنين ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين في تركيا 20.35 بالمئة على أساس سنوي ليتجاوز بقليل توقع استطلاع رويترز البالغ 20.29 بالمئة في ظل صعود أسعار الغذاء بسبب سوء الأحوال الجوية.

وبلغ معدل التضخم 1.06 بالمئة مقارنة مع الشهر السابق في يناير. يشهد التضخم انحسارا منذ سجل ذروة 15 عاما فوق 25 بالمئة في أكتوبر لكن أحدث رقم يزيد زيادة طفيفة مقارنة مع قراءة ديسمبر البالغة 20.3 بالمئة.

وارتفع مؤشر أسعار المنتجين 0.45 بالمئة عن الشهر السابق في يناير لتبلغ الزيادة السنوية 32.93 بالمئة.

فيما قال اتحاد موزعي السيارات في تركيا إن مبيعات سيارات الركوب والمركبات التجارية الخفيفة تراجعت 59 بالمئة على أساس سنوي في يناير.

«ستاندرد آند بورز» تخفض تصنيف باكستان

خفضت ستاندرد آند بورز أمس الاثنين التصنيف الائتماني السيادي لباكستان درجة واحدة إلى B– من B، بسبب ما قالت إنه تقلص آفاق النمو وتزايد الضغوط الخارجية والمالية.

وفي نظام ستاندرد آند بورز، فإن B– هو مستوى دون الدرجة الجديرة بالاستثمار بواقع ست درجات.

وأبقت ستاندرد آند بورز على نظرتها المستقبلية لتصنيف باكستان عند "مستقرة" مضيفة أن ذلك يرجع إلى توقعات بأن باكستان ستدبر تمويلا كافيا للوفاء بالتزاماتها الخارجية على مدى الاثني عشر شهرا القادمين وأن المؤشرات الخارجية والمالية لن تتدهور إلى أبعد من التوقعات الحالية.

ومن المقرر أن تتلقى باكستان حزمة قرض بثلاثة مليارات دولار من الإمارات العربية المتحدة للمساهمة في سد عجز كبير في ميزان المعاملات الجارية ودعم الاحتياطيات الأجنبية.

وقالت ستاندرد آند بورز "في حين دبرت باكستان المساعدة المالية من شركاء ثنائيين لمعالجة احتياجاتها التمويلية الخارجية الفورية، فإننا نعتقد أن الاختلالات المالية والخارجية ستظل عالية".

كانت فيتش خفضت في ديسمبر تصنيفها لباكستان إلى B– من B بسبب تنامي المخاطر الخارجية والتمويلية النابعة من انخفاض الاحتياطيات وارتفاع مدفوعات الدين الخارجي بجانب استمرار تدهور الوضع المالي.

السعودية تخصص 27 مليار ريال لتطوير الصناعات الوطنية

العاصمة الرياض

قال الدكتور عابد السعدون، الرئيس التنفيذي لبرنامج تطوير الصناعات الوطنية و الخدمات اللوجستية، الذي أطلقه الأمير محمد بن سلمان ولي العهد وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الأسبوع الماضي، إنه تم رصد نحو 27 مليار ريال لهذا العام، لصرفها على مبادرات ومشاريع البرنامج.

وأكد أن مشاريع البرنامج بدأت مرحلة التنفيذ، وبالتحديد قبل خمسة أشهر، إذ تم تمويل عدد من المشاريع بنحو 11 مليار ريال بنهاية 2018، وفقاً لما نقلته صحيفة «الاقتصادية»

وأوضح السعدون أن هدف السعودية في هذا البرنامج هو تمكين القطاع الخاص في تنفيذ هذه المبادرات، من خلال توفير الحزم المالية الضرورية والحوافز، وتذليل العقوبات أمام رواد القطاع.

وذكر أنه تم ترشيح وحصر عدد من الصناعات والقطاعات مثل الدوائية، والكيميائية، والسيارات، والعسكرية، التي تعد ذات أولوية للتوطين، مؤكدا أن البرنامج سيولد فرصا استثمارية كبيرة، إذ تم حصر 65 فرصة استثمارية.

وأكد وجود مفاوضات مع ثلاث أو أربع شركات كبرى عالمية في قطاع السيارات، لإنشاء مصانع في السعودية، لافتا إلى أن المفاوضات قطعت شوطا كبيرا جدا.

وتوقع حسم الأمر خلال العام الجاري مع شركة أو شركتين عالميتين للدخول الجدي في السوق السعودية، بهدف تطوير صناعة السيارات في المملكة، وتوليد مزيد من الوظائف في القطاع.

وأضاف أن البرنامج أحد برامج «الرؤية» التي وضعتها الحكومة، حيث يوجد 96 هدفا، والبرنامج من أهم برامج «الرؤية» ويعول عليه لتحقيق أكثر من 30% من الأهداف لإيجاد تكامل في تنفيذ استراتيجيات رئيسة في القطاعات المستهدفة، وهي الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية، بحيث تكون تحت مظلة واحدة يشرف عليها البرنامج لضمان تنفيذ استراتيجيات متكاملة ومترابطة.

ويتوقع أن يضاعف البرنامج الناتج المحلي ويولد 1.5 مليون وظيفة، فضلا عن زيادة الصادرات من القطاعات المستهدفة إلى خمسة أضعاف.

شولتس: ألمانيا ستعاني من عجز في الميزانية لسنوات

أولاف شولتس

أفادت صحيفة بيلد نقلا عن وثيقة حكومية داخلية بأن ألمانيا ستواجه عجزا في الميزانية يصل إلى 25 مليار يورو (29 مليار دولار) بحلول العام 2023 ما لم ترشد الإنفاق، إذ من المنتظر أن تنخفض حصيلة الضرائب بينما ترتفع الأجور.

واحتمال تسجيل عجز في الميزانية ينطوي على تدهور كبير للأوضاع المالية لأكبر اقتصاد في أوروبا والذي سجل فائضا بلغ 11.2 مليار يورو في العام الماضي.

جاء التحذير في تقرير أعده وزير المالية أولاف شولتس لزملائه في الحكومة في إطار الاستعداد لمناقشات دورية لخطط الميزانية.

ودفعت التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة والتأثير المحتمل لخروج بريطانيا دون اتفاق من الاتحاد الأوروبي ألمانيا لخفض توقعات النمو للعام الحالي واحدا بالمئة في حين تقترب دورة الازدهار التي شهدتها قاطرة الاقتصاد الأوروبي لعشر سنوات من نهايتها.

ونشرت بيلد أن انخفاض حصيلة الضرائب في ظل أوضاع أكثر صعوبة سيقود لفقد الميزانية خمسة مليارات يورو سنويا.

وتعني فجوة قدرها 25 مليار يورو عجزا في الميزانية يقل عن واحد بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الحالي.

وقالت الصحيفة إنه جرى تحذير الوزارات المشاركة في اجتماع للتخطيط للميزانية الأسبوع الماضي بأن تكبح الإنفاق لأسباب منها الزيادة الكبيرة في فاتورة أجور الحكومة التي من المتوقع أن تبلغ 35 مليار يورو في 2020 من 31 مليار يورو في 2016.

استقرار أسهم أوروبا مع تلاشي تأثير بيانات الوظائف الأميركية

«نيكي» يغلق مرتفعا بفضل القطاع المالي و«هوندا» تكبحه

أغلق المؤشر نيكي الياباني مرتفعا أمس الاثنين في الوقت الذي صعدت فيه أسهم القطاع المالي على خلفية بيانات اقتصادية قوية في الولايات المتحدة، لكن أرباحا ضعيفة من سوني وهوندا كبحت المكاسب في طوكيو. وارتفع المؤشر القياسي 0.5 بالمئة ليغلق عند 20883.77 نقطة.

وحققت الشركات المالية الباحثة عن عوائد مرتفعة أداء يفوق السوق بعد أن زادت عوائد أدوات الخزانة الأمريكية بفضل تقرير لوزارة العمل أظهر ارتفاعا يفوق التوقعات لعدد الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة هو الأكبر منذ فبراير 2018.

وارتفع مؤشر قطاع التأمين 1.9 بالمئة وزادت أسهم البنوك 1.4 بالمئة مع صعود داي–إيتشي لايف هولدنجز 2.6 بالمئة وتقدم أسهم مجموعة ميتسوبيشي يو.اف.جيه المالية 1.2 بالمئة.

وعلى صعيد الأسهم النشطة ، انخفض سوني 8.1 بالمئة إلى 5055 ينا وتصدر قائمة الأسهم الأكثر تداولا من حيث حجم التعاملات.

وبعد إغلاق السوق ، أعلنت سوني عن أرباح تقل عن التوقعات بسبب تباطؤ نشاط الألعاب.

وانخفضت أسهم هوندا موتور 3.5 بالمئة بعد أن قالت شركة السيارات إن تخفيضات متزايدة على أحد طرزها دفعت أرباح التشغيل للانخفاض 40 بالمئة من أكتوبر إلى ديسمبر كانون الأول. وتأثرت الأرباح سلبا أيضا بتكاليف مرتبطة بالجودة وتقلبات العملة. وارتفع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1.1 بالمئة إلى 1581.33 نقطة.

وتباين أداء الأسهم الأوروبية مع تبدد حالة التفاؤل الناجمة عن بيانات سوق العمل الأمريكي القوية التي صدرت الأسبوع الماضي في حين قادت مجموعة من أنباء الشركات إلى تحركات فردية كبيرة.

ونزل المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.1 بالمئة في الساعة 0841 بتوقيت جرينتش وسط أداء متقلب للمؤشرات الإقليمية في مستهل التداول.

وحقق سهم وايركارد الألمانية أفضل أداء في الصفقات المبكرة وقفز 15 بالمئة بعدما أعلنت أن مكتب محاماة عينته لم يتوصل بشكل حاسم إلى ما يفيد حدوث انتهاكات للقانون بعد إدعاءات بارتكاب مخالفات.

ولفتت تطورات صفقات الاندماج والاستحواذ اهتمام المتعاملين ونزل سهم دي.اس.في الدنمركية 3.5 بالمئة بعد تعثر عرضها لشرا بانالبينا بعد أن رفضه أكبر مساهمي الشركة السويسرية.

الدولار ينتعش منهياً خسائر دامت أسبوعين

ارتفع الدولار أمس الاثنين، منهياً سلسلة خسائر استمرت على مدى أسبوعين، حيث تلقت العملة الدعم من بيانات قوية للوظائف الأميركية في سوق تتسم بالحذر عموماً تجاه توقعات الأصول عالية المخاطر.

ومع إغلاق معظم أسواق آسيا في عطلة هذا الأسبوع، استفاد الدولار من المحادثات التجارية التي اختتمت حديثاً بين الصين والولايات المتحدة، مع اتجاه الدولار لتسجيل أكبر ارتفاع في يومين مقابل اليوان في سنة. وأظهر تقرير لوزارة العمل الأميركية ، أن الوظائف في القطاعات غير الزراعية بالولايات المتحدة قفزت بمقدار 304 آلاف وظيفة الشهر الماضي، متجاوزة التوقعات، ومحققة أكبر ارتفاع منذ فبراير 2018. وارتفع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة مقابل سلة من ست عملات منافسة، 0.1% إلى 95.70، بعد أن سجل انخفاضاً على مدى أسبوعين متتاليين.

وظلت أسواق العملات عموماً تتحرك في نطاقات ضيقة في التعاملات الآسيوية المبكرة، مع تداول اليورو مستقراً عند 1.1455 دولار.

واستقر الجنيه الإسترليني عند 1.3073 دولار في التعاملات الآسيوية المبكرة، في حين يتوقع المحللون أن يظل الإسترليني متقلباً مع استمرار الضبابية بشأن الانفصال البريطاني عن الاتحاد الأوروبي.

ويجتمع بنك إنجلترا المركزي في وقت لاحق من الأسبوع الجاري، ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي على أسعار الفائدة مستقرة.

«دويتشه بنك» يتوقع خفض أسعار الفائدة بمصر في مارس

توقع تقرير حديث أن يقوم البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة الأساسية على الإيداع والإقراض في مارس المقبل.

وأشار تقرير صادر عن وحدة الأبحاث التابعة لمصرف «دويتشه بنك» الألماني، إلى أن البنك المركزي المصري سيترك أسعار الفائدة دون تغيير خلال الربع الأول من العام الجاري، لكن مع عدم استبعاد إمكانية خفض الفائدة بواقع 100 نقطة أساس في اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري خلال شهر مارس المقبل.وأوضح التقرير أنه مع وضع مخاطر ارتفاع معدلات التضخم في الاعتبار بعد جولة جديدة لخفض دعم الوقود بالربع الثاني، وتحرير سعر صرف الدولار الجمركي لبعض السلع غير الأساسية، فإن البنك المركزي المصري يحتمل أن يبدأ تيسير سياسته النقدية في الربع الثاني من العام الجاري.

ومن المقرر أن تجتمع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في 14 فبراير الجاري لمراجعة أسعار الفائدة.

ويرى «دويتشه بنك» أن مصر لن تستطيع تحقيق مستهدف عجز الموازنة خلال العام الجاري، مع تقديرات غير واقعية لأسعار النفط وعوائد الديون.

هبوط الذهب مع انحسار العزوف عن المخاطرة

سبائك من الذهب في ميونيخ

تراجعت أسعار الذهب أمس الاثنين مع انحسار العزوف عن المخاطرة وسط دلائل على تقدم في محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين في حين ظل الدولار القوي يضغط على المعدن النفيس.

ونزل السعر الفوري للذهب 0.4 بالمئة إلى 1313.01 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 0552 بتوقيت جرينتش بعدما سجل أعلى مستوى منذ 26 ابريل عند 1326.30 دولار يوم الخميس الماضي.

وهبط الذهب في التعاملات الأمريكية الآجلة 0.4 بالمئة إلى 1317.3 دولار للأوقية.

ويقترب الدولار الأمريكي من أعلى مستوى في أسبوع مقابل الين بفضل بيانات الوظائف الأمريكية القوية. ورغم الدلائل على قوة الاقتصاد، فثمة توقعات واسعة النطاق بأن يبقي مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة مستقرة هذا العام، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تنامي المخاوف بشأن النمو العالمي ولاسيما في الصين وأوروبا.

وعلى صعيد المعادن النفيسة الأخرى، لم يطرأ تغير على البلاديوم في المعاملات الفورية حيث سجل 1350 دولارا للأوقية.

وانخفض كل من الفضة والبلاتين 0.6 بالمئة لتسجل الفضة 15.80 دولار للأوقية والبلاتين 817 دولارا.